فى أفق السياسة العالمية

مشكلة طنجة ومنافذ البحر المتوسط

أتى على البحر المتوسط حين من الدهر كان فيه قبلة أنظار المترفين من السياح والعلماء من مختلف أنحاء العالم ، يجوبون أنحاءه وينعمون بمباهجه ودراساته ، وذلك لما حبته الطبيعة من جو منعش صاف وشمس دافئة تبعث الحياة والنشوة فى النفوس ، وألوان زاهية ساحرة وشجيرات وفواكه وأعناب ونخل باسقة ، وآثار مما خلّفت المدنيات التى تتابعت على سواحله منذ القدم من معابد وكنائس ومساجد وتماثيل هى آيات من الفن والذوق والجمال قد اتخذت منها المدنية الحديثة مُثُلاً ونماذج تحاكيها وتقتبس منها .

وفجأة انطفأ بريق هذه المظاهر ، كأن عصا سحرية قد نفضت عنها غلالات الفن التى تسربلت بها طوال القرون الماضية ، وحولتها إلى حقائق عارية ليس فيها إلا مناطق سياسية ومعالم وقواعد حربية استراتيجية ، تصونها الجيوش والأساطيل وتحرسها القلاع والطائرات الحربية ، وترنو إليها الدول بعيون متيقظة شاخصة حريصة كل الحرص على ألا تنفرد دولة منها كائنة ما كانت بميزة الحراسة والتسلط فى هذا البحر المركزى والطريق العالمى الذى تمس مياهه سواحل أكبر وأهم مجموعة من شعوب العالم .

وليست الفترة القائمة الآن أول عهد البحر المتوسط بالعواصف والأعاصير التى ما فتئت تهبّ على سواحله وفوق مائه بين آن وآخر ؛ فقد ساير هذا البحر الشعوب التى سادت سواحله فى رقيها وتدهورها ، ففى التاريخ القديم احتكر الفينيقيون الملاحة فى أرجائه ، وكان ميداناً للكفاح بين الأغريق والفرس . ولما ظهرت دولة روما قام النزاع فيه بين روما وقرطاجة . فلما انتصرت روما فى النهاية صبغت حوض البحر المتوسط بمدنيتها وربطت شعوبه بما سنّته من قوانين وما مهدته بينه من طرق وما فرضته على رعاياه من ولاء لها ولأباطرتها . فلما سقطت الدولة الرومانية الغربية ورثتها القبائل المتبربرة فى الغرب والدولة البيزنطية فى

الشرق . أما الدولة البيزنطية فثبتت إلى ان جاء العرب ثم الأتراك فقضوا عليها وصبغوا شرق البحر المتوسط وجنوبيه بالصبغة العربية الإسلامية . وأما القبائل المتبربرة فقد اعتنقت الدين المسيحى ، وظلت المسيحية مسيطرة فى غرب البحر وشماليه إلى الآن .

ثم جاءت حركة الاستكشافات الحديثة قرب نهاية القرن الخامس عشر ، وساح فاسكو داجاما إلى الشرق حول رأس الرجاء الصالح ، وكشف كولمب عن القارة الحديثة ، فانتقل ميدان النشاط البحرى والتجارى من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسى ، وتحول مركز الثقل فى العالم غرباً تاركاً دول البحر المتوسط وشعوبه فى ركود وسبات لم تُفِقْ منه إلا على دوىّ الثورة الفرنسية وصرخة نابليون فى مصر والشرق .

عند ذلك تنبهت الدول إلى أهمية البحر المتوسط وعادت الحركة إلى مياهه . وسرعان ما هبت الأنواء الحربية فألهبت أمواجه واهتاجت كوامن الأحقاد الدولية فى قاعه ، وسمع العالم قصف المدافع فى مواقع « أبى قير » « والطرف الأغر » و « نوارين » و « القرم » . ثم فتحت قناة السويس ، واستولت انجلترا على قبرص واحتلت مصر ، كما احتل الفرنسيون الجزائر وتونس ثم مراكش . وتحركت إيطاليا فى سنة ١٩١١ فاستولت على طرابلس وجزر الدوديكانيزا

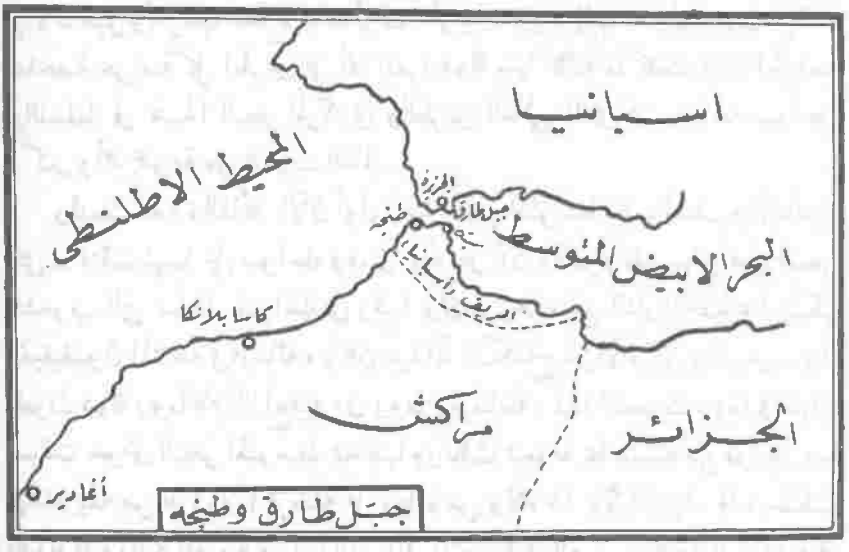

وأخيراً اخترقت البحر الأحمر إلى أثيوبيا وكانت الشرارة التى اندلعت منها نار الحرب الأوربية الثانية .

***

هـذا كله كان من شأنه أن يجعل البحر المتوسط ميداناً للتسابق وحلبة للمنافسة الدولية الحادة ، حتى لم يبق شك فى ذهن أحدقبيل الحرب الأخيرة وفى أثنائها أن السيادة فى البحر المتوسط ستقرر مصير الحرب فى النهاية وأن النصر سيكون حليف الدول التى ستسود هذا البحر برًا وبحراً وجوًا .

وليس معنى السيادة فى هذا البحر هو ان تكون للدولة جيوش معبأة وأساطيل مجهزة وقواعد ومطارات محصنة ، فقد كان لإيطاليا فى الحرب الأخيرة شىء كثير من هذا ولم تفد منه فتيلا . إنما المهم أن يكون بيدها مفتاح إحدى « البوابتين » اللتين تحكمان إغلاق البحر شرقاً وغرباً ، فإذا أغلقتا فيا شقاء الأساطيل والشعوب المعادية التى يضيَّق عليها فى الحصار فتبقى شبه مأسورة قابعة فى مكانها لاتستطيع حراكاً ولا تملك بيعاً أوشراء أو أى اتصال بالخارج .

والبوابتان مفتوحتان فى وقت السلم ، ولكنهما فى وقت الحرب بيد الحارس متى شاء يسَّر فتحهما لسفنه وجيشه ومهماته ولسفن حلفائه وعَتادهم ، وأحكم رتاجهما ضد أعدائه . وتشاء المصادفات السياسية العجيبة أن يكون حارس البوابتين الذى بيده المفتاحان ، من غير أهل سكان البحر المتوسط ولا من أصحاب المصالح الحقيقية فيه ولكنه المالك الأول لحركة المرور منه وإليه ، وله على طول هذا الطريق نقط بوليسية يشرف منها على الحركة ويلوذ بها عند الحاجة .

أما الحارس فبريطانيا . وأما البوابتان فهما قناة السويس فى الشرق وجبل طارق فى الغرب . وأما النقط البوليسية فأهمها مالطة وقبرص وعدن .

ولما كان البحر المتوسط هو الشريان الحيوى للتجارة والمواصلات بين الغرب والشرق فإن كلا من الدول العظمى حاولت ، بقدر ما أوتيته من حول وسياسة ، أن تكسب لنفسها حقوقاً توازن بها بعض ما كسبته بريطانيا لنفسها وتحول بواسطتها دون تسلط بريطانيا تسلطاً كاملا فى مصاير هذا البحر العظيم ، وفى مقدمة هذه الدول روسيا إذ ضاقت ذرعاً بتجمد مياه البحار المحيطة بها فى معظم شهور السنة ، فوطدت عزمها على أن يكون لها منفذ إلى البحر المتوسط

وحاولت من أجل ذلك ، ولاتزال تحاول إلى الآن ، أن يكون بيدها مفتاح البوابة الخلفية المعروفة « بالمضايق » أو أن يكون المفتاح تحت تصرفها فلم تفلح ؛ لأن تركيا الحارس الأصلى للبوابة قد هبت أخيراً من رقادها وقبضت على المفتاح بيد من حديد ولا سبيل إلى اغتصابه منها إلا بحرب عارمة . وتقوم سياسة روسيا الآن فى البحر المتوسط على فكرة تحطيم مفاتيح هذه المنافذ جميعاً وجعلها حرة للجميع ، أو إنشاء قواعدها تتخذ منها ملاذاً وعتبة للوثوب منها عند الحاجة ، فإذا تعذر تنفيذ هذا أو ذاك فلا حرج إذن أن يعهد بالبوابات ومفاتيحها إلى مجلس الأمن العام الذى يمثل الأمم المتحدة ، ولا بد أن يكون لروسيا فيه مكان مرموق .

أما فرنسا فقد شاءت المصادفات السياسية العجيبة أيضاً أن تخدمها فى القرن التاسع عشر خدمة عظيمة لم تكن تخطر لها على بال ، وخاصة بعد ضياع مستعمراتها فى أمريكا وآسيا وبعد انهزامها على أيدى بروسيا ، إذ تهيأ لها أن تقيم على ساحل إفريقية الشمالى إمبراطورية فرنسية عزيزة الجانب منيعة القواعد . وقد بدأت باحتلال الجزائر سنة ١٨٣٠ ، ثم أعلنت حمايتها على تونس سنة ١٨٨١ ومن هذين الإقليمين تغلغل النفوذ الفرنسى إلى مراكش .

***

ولما كانت مراكش على مقربة من البوابة الغربية ، ومنها تستطيع فرنسا إذ خلا لها الجو فى منطقة المغرب الأقصى أن تصطنع بوابة أخرى تواجه جبل طارق وتنافسها بل تهددها — قام الحارس الأصيل لتلك البوابة وقامت معه الدول الأخرى ذوات المصالح فى البحر يحولون دون تحقيق مآرب فرنسا ، واشتد الخلاف والتنافس بينها وبين انجلترا فى أواخر القرن التاسع عشر ، فكانت فرنسا تعرقل مساعى انجلترا فى مصر والسودان ، وانجلترا وألمانيا تعملان ضد فرنسا فى شمال إفريقية ، حتى كاد الخلاف يفضى فى النهاية إلى إعلان الحرب بينهما أثر حادث فاشوده سنة ١٨٩٨ غير أن سُحُب الخلاف ما لبثت أن تبددت بفضل مساعى الوزير الفرنسى الشهير دلكاسيه Delcassé الذى آمن بأن ألمانيا هى الدولة الوحيدة التى يجب أن تخشاها فرنسا وأن أمن فرنسا ونجاتها لا يتحققان إلا على أساس معاهدة تحالف مع بريطانيا من جهة ومع روسيا من جهة أخرى . وكان

الصفاء بين انجلترا وألمانيا قد تعكر على أثر إعلان إمبراطور ألمانيا خطته البحرية التى أراد بها منافسة انجلترا فى تفوقها البحرى ، فسارع الملك ادوارد السابع إلى تمهيد الطريق لعقد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا فى أبريل سنة ١٩٠٤ وهو أساس التحالف الحديث بين الدولتين .

وبمقتضى هذا الاتفاق تركت انجلترا تنفذ برنامجها فى وادى النيل كما تركت فرنسا تعمل حرة فى مراكش ، ولكن بتحفظين مهمين تفاهمت عليهما الدولتان : الأول أن ساحل مراكش الشمالى الغربى المواجه لجبل طارق لا يدخل فى المنطقة الفرنسية وإنما يحتفظ به لأسبانيا ، وهى الدولة الضعيفة التى لا تقوى على مناهضة انجلترا أو الكيد لها . والثانى أن ميناء طنجة يصبح ميناء دوليًا محايداً فتزال حصونه وتهدم قلاعه ويمنع تسليحه . وكان سلاطين بلاد المغرب قد أرادوا أن يحولوا دون توغل ممثلى الدول فى داخل أراضى السلطنة فقرروا أن يكون مقامهم فى ميناء طنجة بمنأى عن العواصم الوطنية ، فكان هذا بدء اصطباغ طنجة بالصبغة الدولية .

وكانت أسبانيا فى هذه الفترة من الزمن قد نهضت من كبوتها أثر انهزامها فى الحرب الأمريكية الأسبانية سنة ١٨٩٨ وضياع جزر الفلبين وكوبا وبورتو ريكو من حوزتها وصممت أن تصلح من حالها وتعوض بعض ما فقدته فى الداخل والخارج من ثروة ونفوذ ، فأحدثت انقلاباً اقتصاديا صناعيا نهضت على أثره البلاد نهضة شاملة ، ثم ما لبثت أسبانيا أن أدركت أنها أقرب دول أوربا إلى مراكش ، وأن الصلات بينها وبين بلاد المغرب كانت فى بعض أحقاب التاريخ من الوثاقة بدرجة جعلت بعضهم يقول إن حدود إفريقية الشمالية تبدأ فعلا من جبال البرانس . لذلك لم تجد فرنسا بدًّا من إرضاء أسبانيا جارتها وقريبتها اللاتينية البوربونية ، فعقدت معها أيضاً معاهدة فى أكتوبر سنة ١٩٠٤ وافقت فيها فرنسا على منطقة النفوذ الأسبانى فى الشمال الغربى مقابل اعتراف أسبانيا بمركز فرنسا الخاص فى مراكش .

وما كادت ألمانيا تعلم بخبر المعاهدتين حتى ثارت ثائرتها واعتبرت اتفاق هذه الدول وإهمالهم شأن ألمانيا فى أمر دولى عظيم الخطر كهذا إهانة للشرف الألمانى الرفيع لا يغسلها إلا الدم أو التهديد بإراقته . وكانت روسيا حليفة فرنسا قد منيت بهزيمة منكرة أمام اليابان ، فقام وليم الثانى إمبراطور ألمانيا — وكان إذ

ذاك فى إبان سطوته وجبروته — وتحدى فرنسا وانجلترا وأعلن أنه سيزور طنجة بنفسه ليبرهن للعالم على أن سلطان مراكش لا يزال ملكاً مستقلا حقيقاً بزيارة إمبراطور ألمانيا ، وأن انجلترا وفرنسا لا تستطيعان أن تفرضا إرادتهما على العالم فى غيبة ألمانيا . وفعلاً نزل الإمبراطور بطنجه فى مارس سنة ١٩٠٥ فى أثناء رحلة له فى البحر المتوسط وحمل سلطان مراكش على أن يدعو الدول الى مؤتمر دولى عقد فى يناير سنة ١٩٠٦ فى « الجزيرة » إحدى موانئ أسبانيا الجنوبية لبحث موضوع مراكش . ثم مالبث أن سقط « دلكاسيه » وزير خارجية فرنسا الذى ألف الاتفاق الودى ضد ألمانيا ، فكان هذا أكبر نصر سلمى صادفته سياسة وليم الثانى إمبراطور ألمانيا .

غير أن مؤتمر الجزيرة لم يحقق آمال ألمانيا فإن إيطاليا انحازت إلى جانب انجلترا ، ولم تستفد ألمانيا كثيراً من وجود النمسا إلى جانبها . وعلى ذلك انتهى المؤتمر بتقرير سياسة « الباب المفتوح » فى مراكش مع المساواة الاقتصادية لجميع الدول ، كما قرر أن لفرنسا مركزاً خاصًّا فى مراكش لتجاور أراضيها وتقارب مصالحها . وعلى ذلك تشجعت فرنسا فواصلت سياسة التدخل فى مراكش معتمدة على صداقة بريطانيا وعلى سكوت إيطاليا بعد أن ألقموها طرابلس وجزر الدوديكانيز . وفى ١٩١١ دخلت القوات الفرنسية فاس ، فتحركت ألمانيا وأرادت أن تلقى الرعب فى قلب فرنسا فأرسلت سفينة حربية تحتل « أغادير » على ساحل الأطلنطى ، فتراجعت فرنسا وطلبت المعونة من الحكومة الإنجليزية فأعلنت هذه بلسان وزيرها لويد جورج أن انجلترا ستقف إلى جانب فرنسا وأنها لن تسمح بنزول الألمان فى أية بقعة من شمالى غربى إفريقية . فهدأت الحال نوعاً وسارعت فرنسا إلى مفاوضة ألمانيا رأساً وقدمت لها لقمة دسمة سائغة من إقليم الكنغو الفرنسى مقابل اعترافها بمركز فرنسا الخاص فى مراكش . وبذلك انتهت الأزمة المغربية الثانية التى كادت تضرم نار الحرب بين الدول وتعجل بالحرب الأوربية الكبرى وتقدمها ثلاث سنوات عن موعدها المحتوم .

وبعد ذلك لم تلق فرنسا فى بلاد المغرب أى اعتراض يؤبه له ، فأعلنت حمايتها سنة ١٩١٢ وانقسمت مراكش إلى ثلاث مناطق : المنطقة الكبرى وتخضع للنفوذ الفرنسى ، والمنطقة الثانية وتخضع للنفوذ الأسبانى ولا تزيد مساحتها على ١٥٫٠٠٠ ك . م مربع وعدد سكانها نحو ٧٥٠٫٠٠٠ وبها ميناء « سبتة » Ceuta

التى تضارع جبل طارق فى مناعته ولكنها فى يد أسبانيا لا أهمية لها . وفى هذه المنطقة قبائل الريف المشهورين بشجاعتهم وحسن بلائهم ضد الأسبان ، وقد دوّخ زعيمهم عبد الكريم قواد أسبانيا من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٧ ولولا تعاون الحكومتين الفرنسية والأسبانية عليه لقضى عبد الكريم على النفوذ الأسبانى فى شمالى إفريقية . ثم منطقة طنجة الدولية ولا تزيد مساحتها على ٢٢٥ ميلا مربعاً وسكانها نحو ٨٠٫٠٠٠ أكثر من نصفهم مسلمون و ٨٠٠٠ من اليهود و ١٤٠٠٠ أسبانى . والمناطق الثلاثة خاضعة اسماً لسيادة سلطان مراكش ، فيمثله فى مراكش الأسبانية « الخليفة » ويمثله فى طنجة « المندوب » .

وقد حاولت الدول قبيل الحرب العالمية الأولى أن تقرر نظاماً ثابتاً لطنجة خارج نطاق الحمايتين الفرنسية والأسبانية ، ولكن جاءت الحرب وشغلت الدول بمشاكل السلم ولم تستقر لطنجة إلا فى سنة ١٩٢٣

***

وكانت فرنسا تطمع وفق خطتها — عقب الحرب العالمية الأولى — فى ضم طنجة إلى الحماية الفرنسية ، ولكن انجلترا ومعها أسبانيا عارضتا فى ذلك ، واستقر الرأى فى النهاية على وضع نظام دولى محايد خضعت له إلى سنة ١٩٤٠ حين تشجع فرانكو على أثر انكسار فرنسا فأعلن انقضاء النظام الدولى وضم طنجة إلى حكم أسبانيا مباشرة .

ويقضى النظام الذى وافقت عليه الدول الثلاث فرنسا وانجلترا وأسبانيا فى باريس فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ بأن يكون لطنجة مجلس تشريعى مكون من ٢٦ عضواً تمثل فيه الجاليات الأجنبية والمسلمون واليهود ، كل طائفة بحسب أهميتها ، وتكون السلطة التنفيذية بيد هيئة المراقبة التى تتألف من ممثلى الدول الثلاث ومندوب السلطان ، ولهذه الهيئة بأكثرية الآراء حق منع تنفيذ القرارات التى تصدرها الجمعية التشريعية . ويعين للميناء حاكم إدارى فرنسى له مساعدان أحدهما أسبانى والآخر بريطانى . ولطنجة محاكم مختلطة تقضى بين الأجانب . أما المسلمون واليهود فلهم محاكمهم الخاصة . ولم تشترك فى هذا النظام إيطاليا ولا أمريكا وروسيا ، ولكن إيطاليا اشتركت فى سنة ١٩٢٨ بمساعى انجلترا حتى

تأنس بصوتها إلى جانبها هى وأسبانيا ضد فرنسا ، ولم يقع فى وهم انجلترا أن تنحاز الدولتان إلى أعدائها .

ولما كانت الجالية الأسبانية فى طنجة هى أكثر الجاليات الأجنبية عدداً فإن مركز أسبانيا فى طنجة جعل يقوى على مر الزمن وخاصة بعد قيام الحكم الجمهورى بها سنة ١٩٣١ ، فعين اسبانى لقيادة البوليس وعين وكيل أسبانى للجمارك كما عين أسقف أسبانى للرياسة الدينية الكاثوليكية ، وزيد عدد ممثليها فى اللجنة التشريعية .

ولم تفد طنجة كثيراً من نظامها الدولى بل أصبحت مباءة لكل ما عرف عن النظم الدولية من مفاسد .

والحق أن من الظلم البين على مراكش أن يفرق بينها وبين ثغرها الأول طنجة فتعقد اللجان لبحث نظام طنجة وحدها كأن طنجة ليست من صميم مراكش .

إن طنجة ومراكش كلها بل تونس والجزائر أيضاً ، كل هذه تؤلف جميعاً مسألة واحدة تقع تحت عنوان واحد هو الاستعمار الفرنسى فى جنوبى البحر المتوسط وشعوب البحر المتوسط سواء أكانت تسكن شرقيه أو غربيه أو فى جنوبه ، شعوب ناهضة لها ديانات إلهية وشرائع وأدبيات ، وكان لهم فى الماضى تاريخ مجيد ومدنيات اقتبست منها المدنية الحديثة نوراً وعرفاناً ولهم آثار وتقاليد يعتزون بها وتحفزهم للعمل على استرداد استقلالهم ومجدهم الغابر . ولهم فوق ذلك لغة شريفة شائعة ، وبينهم وشائج نسب وقربى تربط بينهم وبين إخوانهم أعضاء جامعة الدول العربية . فخليق بالحلفاء أن يواجهوا الحقائق بجلاء وشجاعة ، فيبحثوا مشكلة شعوب شمالى إفريقية مرة واحدة ولا يكيلوا لشعب كان تحت حكم إيطاليا بصاع وللشعوب التى تحملت النير الفرنسى بصاع آخر ؛ فإن الجميع قد استعبدهم الاستعمار وهم أحرار ، وأرهقهم الظلم وهم أبرياء ، وقد استجاب الجميع لصيحة الحق والحرية المنبعثة من وراء المحيط الأطلنطى فقدموا بلادهم وأرواحهم ثمناً للنصر ومهراً للحرية التى كانوا يظنونها بالأمس قريبة المنال فلما أصبحوا لم يجدوها ويالالأسف إلا سراباً !

محمد رفعت